الأمم المتحدة

A/HRC/33/54

الجمعية العامة

Distr.: General
20 July 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والثلاثون

البندان ٣ و٥ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

هيئات وآليات حقوق الإنسان

تقرير اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان عن أنشطة الصناديق الانتهازية وأثرها على حقوق الإنسان

مذكرة من الأمانة

تتشرف الأمانة بأن تحيل تقرير اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان عن أنشطة الصناديق الانتهازية وأثرها على حقوق الإنسان الذي أعد عملاً بقرار المجلس ٣٠/٢٧.

GE.16-12532(A)

1612532

الرجاء إعادة الاستعمال

تقرير اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان عن أنشطة الصناديق الانتهازية وأثرها على حقوق الإنسان

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٣

ثانياً – ما هي الصناديق الانتهازية؟ ٣

ثالثاً – دراسات الحالة ٧

ألف – *Donegal International ضد زامبيا* ٧

باء – *FG Hemisphere ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية* ٨

جيم – *NML Capital Limited ضد الأرجنتين* ٩

رابعاً – إجراءات التقاضي المعطِّلة: اتجاه متنام ١٢

خامساً – التشريع الوطني ١٣

سادساً – إيجاد توافق دولي في الآراء ١٧

سابعاً – نحو إطار متعدد الأطراف بشأن إعادة هيكلة الديون ١٨

ثامناً – آثار أنشطة الصناديق الانتهازية على حقوق الإنسان ٢٠

تاسعاً – تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان ٢٤

عاشراً – الاستنتاجات والتوصيات ٢٧

أولاً- مقدمة

١- يقدَّم هذا التقرير وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٠/٢٧، الذي طلب المجلس بموجبه إلى اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان أن تعد تقريراً بحثياً عن أنشطة الصناديق الانتهازية وأثرها على حقوق الإنسان.

٢- وأكد المجلس من جديد في القرار أن أنشطة الصناديق الانتهازية تسلط الضوء على بعض ما يعتري النظام المالي العالمي من مشاكل، وتدل على الطابع الجائر للنظام القائم، الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على التمتع بحقوق الإنسان في الدول المدينة. وأهاب المجلس بالدول أن تنظر في تنفيذ أطر قانونية لكبح الأنشطة الجشعة للصناديق ضمن ولاياتها القضائية.

٣- وعند إعداد التقرير، التمست اللجنة الاستشارية آراء وإسهامات الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمعنيين من المكلفين بالولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بمن فيهم الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الأكاديمية المرموقة. وأعد التقرير مقرر فريق الصياغة المعني بأنشطة الصناديق الانتهازية وأثرها على حقوق الإنسان، السيد جون تسيغلر.

٤- وتود اللجنة الاستشارية أن تشكر على وجه الخصوص حكومات الأرجنتين والسلفادور والفلبين وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا والكويت وموريشيوس، وأمين المظالم في البرتغال، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في اليونان، ومركز الدراسات القانونية والاجتماعية (CELS)، ومركز أوروبا - العالم الثالث (CETIM)، والجمعية الدائمة لحقوق الإنسان (APDH) على المعلومات المقدمة رداً على الاستبيان الذي أرسل في آذار/مارس ٢٠١٥.

٥- ويسلط المقرر الضوء في التقرير على الشواغل المتنامية التي تثيرها الاستراتيجيات التي تستخدمها الصناديق الانتهازية. ويحلل بعضاً من أبرز الأمثلة وينظر في المبادرات الوطنية والدولية المتخذة للتخفيف من الآثار السلبية لهذه الأنشطة على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية.

ثانياً- ما هي الصناديق الانتهازية؟

٦- لا يوجد نظام قانوني دولي ينظم حالات "إعسار" أو "إفلاس" الدول. فعندما تتخلف دولة عن سداد ديونها السيادية، يجب أن تبدأ عملية لإعادة هيكلة الديون بمبادرة منها من أجل تخفيض الديون أو تمديد فترة السداد. وهذا يعني إجراء مفاوضات معقدة ومطولة مع مجموعة

متنوعة للغاية من الدائنين[1]. وتكون المشاركة في عمليات إعادة الهيكلة طوعية، وبالتالي يمكن أن تقرر نسبة ولو صغيرة من الدائنين الامتناع عن المشاركة بهدف الحصول على مستوى أعلى من المدفوعات في المستقبل. وهنا يبدأ دور الصناديق الانتهازية.

٧- ووفقاً للسيد سيفاس لومينا، الخبير المستقل السابق المعني بآثار الديون الخارجية على حقوق الإنسان، فإن الصناديق الانتهازية هي:

> كيانات تجارية خاصة تحوز على الديون المتخلف عن دفعها أو الديون المعسرة عن طريق شرائها أو إحالتها أو بعض المعاملات الأخرى وعبر أحكام المحاكم الفعلية في بعض الأحيان بهدف تحقيق عائدات مرتفعة. وفي سياق الديون السيادية، عادةً ما تشتري الصناديق الانتهازية (أو "صناديق الديون المعسرة" حسبما تصف نفسها في الغالب) الديون السيادية المتخلف عن دفعها من قِبَل البلدان الفقيرة (التي ينتمي العديد منها إلى فئة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون) في السوق الثانوية بأسعار تقل بكثير عن القيمة الاسمية للديون ثم تحاول تحصيل مبالغ الديون بقيمتها الاسمية الكاملة إضافة إلى الفوائد والجزاءات وتكاليف الإجراءات القانونية من خلال التقاضي أو مصادرة الأصول أو ممارسة الضغط السياسي (انظر A/HRC/14/21، الفقرة ٨).

٨- وهذه الكيانات التجارية ليست جهات إقراض، ولكن صناديق تحوطية خاصة تشتري الديون المعسرة في السوق الثانوية (أو تجمعها من حملة السندات الآخرين) بأسعار مخفضة ثم تقاضي المدين على مبلغ أكبر بكثير. وهي معروفة على نطاق واسع باسم "الانتهازية" بسبب طريقة عملها، حيث إنها:

(أ) *تستهدف الدول ذات السيادة وذات الاقتصادات المعسرة التي تعاني في كثير من الأحيان من ضعف قدرات الدفاع القانوني*. ووفقاً لمصرف التنمية الأفريقي، قامت الصناديق الانتهازية منذ عام ١٩٩٩ بتهديد ٢٠ من أفقر البلدان النامية البالغ عددها ٣٦ بلداً، باتخاذ إجراءات تقاض شرسة ضدها، أو استهدفتها بتلك الإجراءات[2]. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن أكثر من ثلث البلدان المؤهلة لمبادرته بشأن تخفيف عبء الديون استُهدفت بدعاوى قضائية مما لا يقل عن ٣٨ دائناً من خلال التقاضي، بأحكام بلغ مجموعها مليار دولار في ٢٦ من القضايا[3]؛

(ب) *تعمل وتستفيد من عدم تنظيم السوق الثانوية*. وللحصول على خصومات كبيرة، تشتري الصناديق الانتهازية السندات السيادية عندما يكون البلد المدين قريباً من التخلف عن سداد دينه أو تخلف بالفعل عن سداده. وفي السوق الثانوية، يمكن أن يعمل المستثمرون بقدر

(١) يمكن أن يكونوا من المؤسسات المالية الدولية، أو المقرضين الثنائيين أو متعددي الأطراف، أو المؤسسات المالية الخاصة، أو حملة السندات.

(٢) African Development Bank Group, "Vulture funds in the sovereign debt context".

(٣) المرجع نفسه.

كبير من السرية فيما يتعلق بالملكية والعمليات. وبالتالي، يتم تداول السندات السيادية بين المستثمرين بدون أن تكون الدولة المدينة المعنية بالضرورة على علم بهذه العمليات أو مبلغة بها[٤]؛

(ج) *ترفض بشكل منهجي المشاركة في عمليات منظمة وطوعية لإعادة هيكلة الديون*. وبمجرد أن تبدأ أي دولة مفاوضات مع حملة السندات من القطاع الخاص بهدف إعادة هيكلة الديون السيادية، تمارس الصناديق الانتهازية "حقها" في الامتناع عن المشاركة أو جمع وشراء السندات السيادية المعسرة، ثم تنتظر حتى تتحسن الأوضاع المالية للبلد وتبدأ مفاوضات للتوصل إلى اتفاق أفضل. ويكون موقفها أقوى بسبب الصعوبات التي قد تواجهها الدولة المدينة في الدخول مجدداً إلى أسواق رأس المال الدولية[٥]. وفي ظل هذه الظروف، فإن خطر التعرض لدعوى طويلة ومكلفة يرفعها خصم "شرس" للغاية يفرض ضغطاً إضافياً على الدولة قد يدفعها إلى قبول تسوية أقل ملاءمة؛

(د) *مقاضاة البلد لسداد القيمة الكاملة للسندات بالإضافة إلى الفائدة وجزاءات التأخير في الدفع*. وفي الحالات التي لا يتم فيها التوصل إلى اتفاق مع الدولة، يمكن أن ترفع الصناديق الانتهازية دعوى قانونية لالتماس السداد. ولضمان أن تحصل هذه الصناديق على قرار قضائي موات، فإنها تتأكد من مشاركة ولايات قضائية "صديقة للدائن" في تسوية النزاع[٦]. وأصبحت محاكم البلدان المدينة على نحو متزايد خياراً متاحاً نظراً لأن مستوى التفاصيل التقنية التي ينطوي عليها هذا النوع من التقاضي يفوق بكثير إمكانات النظم القانونية الأكثر ضعفاً[٧]. وتكون القضايا المرفوعة من قبل الصناديق الانتهازية مطولة للغاية: فمتوسط الوقت المقدر حتى الاسترداد يبلغ ست سنوات، مما يشير إلى عوائد سنوية تبلغ من ٥٠ إلى ٣٣٣ في المائة في

---

(٤) كما أشير، لا يريد كبار المستثمرين من المؤسسات رفع دعاوى ضد الدول ذات السيادة وبالتالي يمكن أن يحصلوا على بعض العائد عن طريق بيع الدين الذي يكون بحوزتهم والمتخلف عن سداده إلى الصناديق الانتهازية في السوق الثانوية. D. Sookum, *Stop Vulture Fund Lawsuit: A Handbook* (Commonwealth Secretariat, 2010), p. 11.

(٥) قد لا تلجأ الصناديق الانتهازية إلى إجراءات المحكمة فقط، ولكنها قد تلجأ أيضاً إلى كسب التأييد وتنفيذ تكتيكات الضغط الأخرى، التي يمكن أن تتراوح من محاولة الحجز على أصول الدولة المدينة إلى تنظيم حملات إعلامية لتشويه السمعة بهدف إجبار الحكومة على الدفع. R. Kupelian and M.S. Rivas, "Vulture funds: the lawsuit against Argentina and the challenge they pose to the world economy", Centro de Economía y Finanzas para el Desarrollo de la Argentina, Working Paper No. 49, February 2014, p. 7.

(٦) لندن ونيويورك هما المركزان الرئيسيان للاقتراض السيادي الخارجي والنزاعات القانونية ذات الصلة. وتوفر الدراسات أدلة على أن أكثر من ٧٠ في المائة من السندات الدولية صدرت بموجب قانون ولاية نيويورك، في حين أن معظم السندات الأخرى صدرت بموجب القانون الإنكليزي. J. Schumacher, C. Trebesch and H. Enderlein, "Sovereign defaults in court: the rise of creditor litigation", 6 May 2014, p. 1.

(٧) "Vulture funds and poor country debt: recent developments and policy responses", Jubilee USA Network, Briefing Note No. 4, April 2008, p. 3.

المتوسط[٨]. ودائماً ما تكون هذه الإجراءات القضائية الطويلة شاقة، ويمكن أن تعقد الإدارة المالية وإدارة الاحتياطات في الدول المدينة؛

(هـ) *"تطارد" البلد لإنفاذ الحكم.* فبمجرد أن تحصل الصناديق الانتهازية على حكم قضائي موات، فإنها تسعى إلى إنفاذه أمام المحاكم المختلفة (مثلاً من خلال ممارسات "البحث عن أفضل جهة للتقاضي") إلى أن تؤمن إجراء الإنفاذ الذي ترغبه. وتشير الأرقام إلى أن الحجز على أصول البلد في الخارج أصبح استراتيجية إنفاذ شائعة للغاية في السنوات الماضية[٩]. وعلى الرغم من العديد من المحاولات الفاشلة، ساعدت هذه الإجراءات في كثير من الأحيان الصناديق الانتهازية على تحقيق تسوية مواتية خارج المحكمة. ومع ذلك، لا تزال الصناديق الانتهازية تطبق استراتيجية قانونية أمام المحاكم تسعى إلى إنفاذ أحكام مواتية من خلال الطعن في مبدأ الحصانة السيادية التي عملت في الماضي على حماية بعض أملاك الدول وأصولها من المصادرة[١٠]؛

(و) *تحصل على أرباح باهظة.* فقد حققت الصناديق الانتهازية، في المتوسط، معدلات استرداد تبلغ من ثلاثة أضعاف قيمة استثماراتها إلى عشرين ضعفاً، أي ما يعادل عائدات من ٣٠٠ إلى ٢٠٠٠ في المائة. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن مطالبات الصناديق الانتهازية في بعض الحالات تشكل ما يبلغ ١٢ إلى ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد[١١]؛

(ز) *تعمل في الولايات القضائية التي تنطبق فيها قواعد السرية المصرفية*[١٢]. فمعظم الصناديق الانتهازية مسجلة في الملاذات الضريبية، حيث لا يوجد التزام بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنافع أو الملكية وحيث يكون من الممكن إخفاء المكاسب لتجنب الضرائب أو التهرب منها[١٣]. وتيسر هذه الولايات القضائية الأساليب السرية التي تعمل بها الصناديق

---

(٨) African Development Bank Group, "Vulture funds in the sovereign debt context".

(٩) لي يوفين، المستشار الخاص، مركز الجنوب، عرض مقدم إلى اللجنة الاستشارية في ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١٥. وسمح حكم للمحكمة العليا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية في عام ٢٠٠٥، على سبيل المثال، لشركة Kensington International Ltd. باعتراض عائدات مبيعات نفط الكونغو لاستعادة ديون قيمتها ٣٩ مليون دولار. ويجوز مصادرة الأرباح التي تحققها الكونغو من بيع النفط حتى يتم سداد المطالبة البالغة ٩٠ مليون دولار.

(١٠) Schumacher, "Sovereign defaults in court", pp. 7-8 and 12.

(١١) African Development Bank Group, "Vulture funds in the sovereign debt context".

(١٢) على سبيل المثال، Donegal International Ltd. مقرها في جزر فِرجن البريطانية، و Kensington International Ltd. مقرها في جزر كايمان، وFG Hemisphere مقرها في ولاية ديلاوير، الولايات المتحدة الأمريكية.

(١٣) بعض ملامح هذه الولايات القضائية هي: انعدام الشفافية (السرية المصرفية أو آلية أخرى مثل الصناديق الاستئمانية)؛ وانخفاض الضرائب أو الإعفاء منها لغير المقيمين؛ ولوائح مواتية لإنشاء شركات صورية دون نشاط حقيقي داخل الإقليم؛ وعدم التعاون مع السلطات الداخلية المعنية بالإيرادات و/أو الجمارك و/أو القضاء في البلدان الأخرى؛ وضعف أو انعدام التنظيم المالي. انظر R. Vivien, "FG Hemisphere vulture fund's latest victory against the Democratic Republic of Congo. What is Belgium doing?", Committee for the Abolition of Illegitimate Debt, 2 January 2011. متاح على الموقع التالي www.cadtm.org.

الانتهازية وكذلك هروب رؤوس الأموال التي تشتد الحاجة إليها، وخاصة من البلدان النامية (انظر A/HRC/14/21، الفقرتان ١٣ و١٤).

ثالثاً- دراسات الحالة

٩- لدى الصناديق الانتهازية تاريخ طويل من الممارسات الجشعة ضد البلدان النامية، وخاصة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. والبلدان الأكثر استهدافاً في العادة، ومعظمهما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، هي البلدان التي عليها بالفعل أعباء ديون لا يمكن تحملها وتفتقر إلى القدرات والموارد اللازمة لمواجهة إجراءات قضائية معقدة ومطولة. وفي السنوات الأخيرة، وجهت الصناديق الانتهازية التوقعات بشأن أرباحها إلى البلدان متوسطة الدخل، ولا سيما الأرجنتين. وبأكثر من ٤٠ دعوى قضائية مرفوعة من المستثمرين التجاريين بعد التخلف عن السداد في عام ٢٠٠١، يستأثر البلد بثلث العدد الإجمالي من الدعاوى القضائية التي رفعتها الصناديق الانتهازية[١٤]. ويبحث المقرر بالتفصيل في هذا القسم بعض الأمثلة على أثر استراتيجيات وأنشطة الصناديق الانتهازية على حقوق الإنسان.

ألف- *Donegal International ضد زامبيا*

١٠- لم تستطع حكومة زامبيا بحلول عام ١٩٨٤ خدمة دين قدره ٣٠ مليون دولار مستحق لرومانيا وخاص بشراء معدات زراعية. وفي أوائل عام ١٩٩٧، بدأت شركة Debt Advisory International (التي أدمجت فيما بعد شركة Donegal International) تقديم مقترحات لشراء الدين. وفي عام ١٩٩٩، حيث كانت زامبيا على وشك الوصول إلى نقطة اتخاذ القرار للتخفيف الشامل للدين في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، باعت رومانيا الدين إلى Donegal International مقابل ٣ ملايين دولار تقريباً، أي ١١ في المائة من القيمة الاسمية.

١١- وفي عام ٢٠٠٣، وقعت زامبيا - في ظروف مثيرة للجدل انطوت على ادعاءات بفساد موظفين عموميين ورشوتهم - على اتفاق تسوية مع شركة Donegal International للتنازل عن الحصانة السيادية من التقاضي ودفعت ما يقرب من ١٥ مليون دولار من القيمة الاسمية للدين التي كانت تبلغ ٤٤ مليون دولار في ذلك الوقت. وتضمن الاتفاق أيضاً معدلات فائدة جزائية في حال التخلف عن السداد وتطبيق قانون المملكة المتحدة على أي نزاع ينشأ عنه في المستقبل. وبعد سداد ما مجموعه ٣,٤ مليون دولار، توقفت حكومة زامبيا عن الوفاء بشروط الاتفاق، مدعية أنه كان يشوبه الفساد (انظر A/HRC/14/21، الفقرة ٢٤).

١٢- وفي عام ٢٠٠٦، وقبل شهور لا أكثر من استفادة زامبيا من تدبير إلغاء الديون في ظل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، رفعت الشركة دعوى قضائية ضد البلد في محاكم المملكة المتحدة مطالبة بمبلغ إجمالي قدره ٥٥ مليون دولار. وحصلت شركة Donegal International

(١٤) Schumacher, "Sovereign defaults in court", p. 36.

على حكم موات، وبالتالي حصلت على عائد نسبته ٣٧٠ في المائة، أي ما يقرب من ١٧ ضعف قيمة الدين الأصلي.

١٣- وتشير التقارير إلى أن حكومة زامبيا اعترفت بالحكم وخصصت نحو ٦٥ في المائة من المبلغ الذي تسلمته، والمخصص بالفعل لبرامج الصحة، من أجل خدمة الدين (المرجع نفسه، الفقرة ٢٥)[١٥]. ونتيجة لهذا التقاضي، استحوذت الصناديق الانتهازية من البلد على ما يقرب من ١٥ في المائة من مجموع نفقاته على الرعاية الاجتماعية، وكان من الممكن توجيه هذه الأموال بدلاً من ذلك نحو التعليم والرعاية الصحية والتخفيف من حدة الفقر[١٦].

باء- *FG Hemisphere ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية*

١٤- دخلت جمهورية الكونغو الديمقراطية، في عام ١٩٨٠، في اتفاق ائتماني مع Energoinvest، وهي شركة مقرها في سراييفو، لبناء منشأة لنقل الطاقة الكهربائية ذات الجهد العالي. وتوقف البلد بعد ذلك بقليل عن سداد التزاماته.

١٥- وفي عام ٢٠٠٣، أصدرت غرفة التجارة الدولية قرارين تحكيميين لصالح الشركة، وأكدت محكمة محلية في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤ المبالغ التي يتعين دفعها: ٠٠٠ ٤٣٠ ١٨ دولار و٠٠٠ ٧٢٥ ١١ دولار، بالإضافة إلى فائدة نسبتها ٩ في المائة وتكاليف التحكيم. وعند هذه النقطة، قررت الشركة نقل حق استرداد المطالبة إلى شركة FG Hemisphere، وهي شركة مقرها في ولاية ديلاوير، وهي ملاذ ضريبي في الولايات المتحدة[١٧]. وتشير التقارير إلى أنه تم شراء الدين بمبلغ قدره ٣٧ مليون دولار[١٨].

١٦- ثم واصلت شركة FG Hemisphere مطالبتها بالدين عن طريق محاولة الاستحواذ على أصول البلد في أنحاء مختلفة من العالم. وفي عام ٢٠٠٥، أمرت إحدى المحاكم الحكومة بتقديم معلومات مفصلة عن مكان وجود الأصول التي تبلغ قيمتها أكثر من ٠٠٠ ١٠ دولار[١٩]. وفي ضوء عدم تقديم هذه المعلومات، فرضت محكمة محلية في الولايات المتحدة غرامة قدرها ٠٠٠ ٥ دولار في الأسبوع، تزيد دورياً إلى حد أقصى قدره ٠٠٠ ٨٠ دولار في الأسبوع، لعدم الامتثال للأمر (المرجع نفسه، الفقرة ١٩).

---

(١٥) انظر أيضاً Kupelian , "Vulture funds", p. 9 and T. Laryea, "Donegal v. Zambia and the persistent debt problems of low-income countries", *Law and Contemporary Problems*, vol. 73, No. 4 (Fall 2010).

(١٦) لي يوفين، عرض مقدم إلى اللجنة الاستشارية؛ و L. Polgreen, "Unlikely ally against Congo Republic graft", *New York Times*, 10 December 2007.

(١٧) وافق على البيع رئيس الوزراء السابق للبوسنة والهرسك، الذي تم التحقيق معه بتهم فساد متعلقة بفترة عمله في Energoinvest. "Vulture funds–the key players", *Guardian*, 15 March 2011.

(١٨) M. Kavanagh, "Congo, U.S.-controlled venture lose $100 million vulture claim", 3 November 2010. متاح على موقع Bloomberg.com.

(١٩) Sookum, *Stop Vulture Fund Lawsuit*, p. 45.

١٧- ولإنفاذ الأحكام الصادرة في عام ٢٠٠٣، تمكنت شركة FG Capital Management من تجميد مئات الملايين من الدولارات المستحقة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وحصلت على أحكام إنفاذ من عدة محاكم في جميع أنحاء العالم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أوقفت محكمة في جنوب أفريقيا بشكل فعلي مبيعات الكهرباء من البلد بأن حكمت بأن بوسع شركة FG Hemisphere الاستحواذ على أي مدفوعات مقابل الخدمات التي تبيعها جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جنوب أفريقيا. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، جمدت محكمة الاستئناف في هونغ كونغ نحو ١٠٠ مليون دولار لمنحة توقيع على اتفاق قيمته ٦ مليارات دولار بشأن المعادن مقابل البنى التحتية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والصين حتى يتم تسوية القرارات الصادرة عن غرفة التجارة الدولية[٢٠]. وتضمن الاتفاق دفع مبلغ ٢٢١ مليون دولار كرسوم لدخول مجال التعدين للحكومة، سعت شركة FG Hemisphere إلى الحصول عليه لسداد ما أورده قرار التحكيم. وطالبت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتطبيق حصانة الدول، ولكن محكمة الاستئناف حكمت بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ليس لديها حصانة في الدعاوى التجارية[٢١].

١٨- وهذا الحدث مؤسف لبلد يحتاج إلى المال من أجل التنمية. فجمهورية الكونغو الديمقراطية غنية بالموارد الطبيعية، ولكنها تتعافى من أكثر من أربعة عقود من الدكتاتورية والحرب التي دمرت بنيتها التحتية. وفي الواقع، من الصعب أن نرى كيف يمكن لبلد يحتل إحدى المراتب الدنيا وفقاً لمؤشر التنمية البشرية (١٧٦) أن يسدد التزامات دينه الخارجي بدون أن يؤثر في نفس الوقت على آفاق الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية في البلد (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠). وبالتالي، يتضح الأثر السلبي للصناديق الانتهازية على قدرة الدولة على تهيئة الظروف اللازمة للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

جيم- *NML Capital Limited ضد الأرجنتين*

١٩- لقد وُثّق بشكل جيد كيف أدى الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي المتدهور في الأرجنتين إلى انهيار كارثي في عام ٢٠٠١ (A/HRC/25/50/Add.3). وبُعَيْد تخلفها عن السداد، أقرت الحكومة بضرورة إعادة هيكلة نحو ٨١ مليار دولار من الديون. وفي عرضين متتالين من مبادلة السندات، في عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠، نجحت الأرجنتين في التوصل إلى اتفاق مع أكثر من ٩٢ في المائة من دائنيها، الذين وافقوا على "تخفيض الدين ضماناً للسداد" بنسبة ٧٠ المائة تقريباً على حيازاتهم من السندات.

(٢٠) Kavanagh, "Congo, U.S.-controlled venture lose $100 million vulture claim".

(٢١) K. Crossley, "Case analysis: *Democratic Republic of the Congo and Ors v. Hemisphere Associates LLC*", *Asian Legal Business*, 17 June 2011.

٢٠- ورفضت مجموعة تمثل ١,٦ في المائة من حملة السندات، بقيادة NML Capital Ltd. (صندوق تحوطي مقره في جزر كايمان)[٢٢]، إعادة الهيكلة وقررت رفع دعوى قضائية ضد البلد في محاكم ولاية نيويورك للحصول على كامل المبلغ. وكان قد تم شراء جزء من السندات المتعثرة في السوق الثانوية قبيل تخلف البلد عن السداد في عام ٢٠٠١، ولكن تم شراء معظمها بعد ذلك بأسعار مخفضة. ويزعم أن الصناديق الانتهازية دفعت نحو ٤٨,٧ مليون دولار لسندات متعثرة تزيد قيمتها عن ٢٢٠ مليون دولار بعد فترة قصيرة من التخلف عن السداد؛ وتم شراء سندات أخرى حتى بعد عمليتي مبادلة السندات في عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢).

٢١- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أمر قاضي محكمة محلية بنيويورك بأن تدفع الأرجنتين لشركة NML Capital Ltd. وغيرها من "الدائنين الرافضين لإعادة الهيكلة" مطالباتهم بالكامل (حوالي ١,٣ مليار دولار)، وهو مبلغ قد يمثل ربحاً يبلغ نحو ١ ٦٠٠ في المائة[٢٣]. وأيدت محكمة استئناف الدائرة الثانية في الولايات المتحدة قرار المحكمة لأول مرة، وأقرته بعد ذلك المحكمة العليا، التي أشارت إلى أن البلد لا يمكن أن يدفع للدائنين الذين قبلوا عروض المبادلة حتى يحصل الدائنون "الرافضون لإعادة الهيكلة" على أموالهم بالكامل.

٢٢- وتمثل هذه الأحكام خروجاً كبيراً عن الفهم التقليدي في السوق وفي القانون لمبدأ التساوي، وهو عنصر موحد في عقود السندات[٢٤]. ودفعت شركة NML Capital Ltd بأن البلد لا يمنح نفس المعاملة للدائنين الذين لم يشاركوا في المبادلة لأنه لم يوافق على دفع ديونه إلا لحملة السندات في سياق المبادلة[٢٥].

٢٣- وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، مع انتخاب حكومة جديدة في الأرجنتين، حددت المحكمة الأمريكية عدداً من الشروط لرفع الأمر القضائي فعلياً والسماح للأرجنتين بخدمة الديون المعاد هيكلتها[٢٦]. وتسارعت الأحداث بعد ذلك الحين، واستسلمت الأرجنتين للضغوط المالية

---

(٢٢) يسيطر صندوق Elliott Management investment fund على NML Capital ورفع دعاوى ضد الأرجنتين والعديد من البلدان الأخرى. والمدير التنفيذي للصندوق، بول سينغر، من كبار الداعمين الماليين للحزب الجمهوري في الولايات المتحدة، مما يعطيه قوة ضغط هائلة ودعماً سياسياً وقانونياً كبيراً للقيام بهذه العمليات. انظر Kupelian, "Vulture funds", p. 10.

(٢٣) رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه من أكسل كيسيلوف، وزير الاقتصاد والمالية العامة في الأرجنتين إلى جريدة *فاينانشيال تايمز*.

(٢٤) على قدم المساواة أو بدون تفضيل. فقد فهمت الأسواق المالية الدولية منذ فترة طويلة أن هذا البند يحمي المقرض من مخاطر التبعية القانونية لصالح دائن آخر. انظر L.C. Buchheit and J.S. Pam, "The pari passu clause in sovereign debt instruments", *Emory Law Journal*, vol. 53 (Special Edition, 2004), pp. 869-870.

(٢٥) انظر J. Muse-Fisher, "Starving the vultures: *NML Capital v. Republic of Argentina* and solutions to the problem of distressed-debt funds", *California Law Review*, vol. 102, No. 6 (2014), p. 1689. عوضاً عن كفالة الحماية التعاقدية من خطر التبعية القانونية لصالح دائن آخر يحمل ديناً غير تابع وغير محمي، يُفسر بند التساوي بشكل أوسع نطاقاً على أنه يمنح تفضيلاً فعلياً للدائنين "رافضي إعادة الهيكلة" على باقي الدائنين.

(٢٦) "Argentina wins a victory against its hedge-fund creditors", *Economist*, 21 February 2016.

الضخمة في نيسان/أبريل، وعكست فجأة سياستها السابقة بشأن هذه المطالبات، ووافقت على تسوية خارج نطاق المحكمة تتمثل في دفع ٦,٥ مليارات دولار إلى "الدائنين الرافضين لإعادة الهيكلة"[٢٧].

٢٤- وتمثل التسوية انتكاسة أخرى للعملية التي تهدف إلى إنشاء آلية دولية لإعادة هيكلة الديون السيادية على أساس المساواة في المعاملة بين الدائنين، وأعرب خبراء حقوق الإنسان عن أسفهم العميق لذلك. ويعتبر دفع مبالغ للصناديق الانتهازية أكبر بكثير مما تم دفعه للدائنين المتعاونين خلال عملية إعادة هيكلة الديون السابقة نتيجة مثيرة للقلق. فمكافأة أولئك الذين يرفضون المشاركة في جهود إعادة هيكلة الديون يوجه رسالة خاطئة[٢٨].

٢٥- وتنشأ شكوك حول مدى فائدة هذه التسوية من منظور حقوق الإنسان. وبالفعل، فإن وضع حد لأكثر من عقد من النزاعات القضائية قد يؤدي، على المدى القصير، إلى تعزيز مصداقية البلد والسماح له بأن يقترض من الأسواق المالية الدولية. ولكن من أجل دفع مبالغ إلى "الدائنين الرافضين لإعادة الهيكلة"، اضطرت الحكومة إلى زيادة أعباء ديونها، وهي حقيقة قد تؤدى على المدى الطويل إلى إعاقة قدرة الدولة على الامتثال لالتزاماتها في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي أيضاً إلى تفاقم عدم المساواة وعدم الاستقرار المالي.

٢٦- وعلى أي حال، فإن هذا النزاع القضائي الطويل يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى تنظيم ممارسات الاستثمار التي تنطوي على المضاربة لكي تتماشى مع نُهج ومتطلبات حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فقد حرَّك هذا النزاع عملية تهدف إلى إنشاء آلية متعددة الأطراف يعهد إليها بتسوية إجراءات التقاضي المتعلقة بالديون السيادية بطريقة مستقلة ومحايدة.

٢٧- وعلى الرغم من أنه لا ينبغي التقليل من شأن التبعات القانونية لهذه القضية، فإن نتيجتها النهائية يجب أن تقرأ في ضوء الظروف الخاصة التي أحاطت بالنزاع والآثار السياسية الواضحة التي ينطوي عليها. ولكن ليس هناك شك في أن المفهوم الذي أقرته محاكم الولايات المتحدة يوفر للصناديق الانتهازية المزيد من المصداقية التي ستحفزها بالتأكيد على مواصلة اتباع هذه الاستراتيجيات في المستقبل[٢٩].

---

(٢٧) تطلب جمع الأموال أكبر عملية بيع سندات من بلد نام، بقيمة ١٦,٥ مليار دولار وفائدة تتراوح بين ٦,٥ و٨ في المائة. "Sovereign debt: curing defaults", *Financial Times*, 7 June 2016. وانظر أيضاً *الوثائق الرسمية للجمعية العامة*، الجلسة العامة ١٠٧، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (A/68/PV.107)، الصفحة ٨.

(٢٨) OHCHR, information note, "Hold-out deal in Argentina makes solving debt crises more difficult, United Nations rights experts say", 8 March 2016.

(٢٩) Debt and Development Coalition Ireland, "Stop debt vultures: implications of the vulture attack on Argentina", 1 September 2014.

رابعاً- إجراءات التقاضي المعطِّلة: اتجاه متنام

٢٨- إن حالة الأرجنتين ليست استثناءً، ولكنها تشكل جزءاً من اتجاه أعم. فقد أصبح الدائنون غير المتعاونين يحققون، على نحو متزايد، أرباحاً استثنائية بسبب التسويات التي يتم التوصل إليها أو الأحكام التي تصدر بعد إجراءات التقاضي المعطِّلة. فالمستثمرون الذين يتوقعون الحصول على عوائد عالية عن طريق رفع دعاوى على بلدان تختنق بسبب الشروط المالية المرهقة لا يستفيدون فحسب من عدم وجود آلية عالمية لإعادة هيكلة الديون، ولكنهم قد يكونون أيضاً السبب في هذا الوضع.

٢٩- وبالفعل، تشير الإحصاءات إلى أن الدعاوى القضائية ومحاولات الحجز أصبحت على نحو متزايد وسيلة شائعة لحل نزاعات الديون السيادية، ويترتب عليها إجراءات قضائية مكلفة ومطولة بالنسبة للدولة التي تخلفت عن السداد[٣٠]. وقد نما هذا الاتجاه منذ تسعينيات القرن الماضي، من ١٠ إلى ٥٠ في المائة تقريباً من هذه النزاعات. وفي الفترة ١٩٧٦-٢٠١٠ كانت هناك نحو ١٢٠ دعوى قضائية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وحدهما ضد ٢٦ بلداً تخلف عن السداد[٣١]. ويشجع ارتفاع معدل النجاح (٧٢ في المائة) بالتأكيد هذا الاتجاه المثير للقلق[٣٢].

٣٠- وكانت بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا من بين البلدان الأكثر تأثراً، فقد عُزيت إليها ٧٩ و٢٧ دعوى قضائية مرفوعة من الدائنين، على التوالي. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، بلغت إجراءات التقاضي المتخذة ضد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مداها. وعلى الرغم من أن معظم الدعاوى القضائية الآن مرفوعة ضد البلدان متوسطة الدخل، فإن ما يقرب من ٣٠ في المائة من جميع الدعاوى القضائية مرفوعة ضد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[٣٣]. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، كانت هناك ١٣ قضية على الأقل معلقة ضد ثمانية من تلك البلدان[٣٤].

٣١- وبمتوسط ثماني قضايا مرفوعة في السنة، فإن أفريقيا أكثر المناطق تعرضاً للمضايقات على الإطلاق. ووفقاً لتقارير صندوق النقد الدولي، تشكل مطالبات الصناديق الانتهازية

---

(٣٠) Schumacher, "Sovereign defaults in court", p. 2. تخلص الدراسة إلى أن "الدائنين يمكن أن يردوا على التخلف عن السداد بالوسائل القانونية" وعن طريق تعطيل اقتصاد الدول المتعثرة.

(٣١) المرجع نفسه، الصفحتان ١ و٤. لا يشمل هذا الرقم إجراءات التقاضي الناشئة عن معاهدات الاستثمار الثنائية أو تلك المعروضة أمام هيئات التحكيم الدولية، التي تستخدمها بشكل متزايد الصناديق الانتهازية لنشر استراتيجياتها.

(٣٢) IMF, Factsheet: Debt Relief Under the Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative, 8 April 2016.

(٣٣) في الوقت الحالي، تُصنف ٣٩ دولة بوصفها من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أي بلدان ذات مستويات مرتفعة من الفقر ومؤهلة للحصول على مساعدة مالية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

(٣٤) IMF, *'Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative and Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI) – Statistical Update*, March 2016, p. 46.

ما بين ١٢ و١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأفريقية. ولدى البلدان الأفريقية أدنى معدل لكسب القضايا، ودفعت أكثر من ٧٠ في المائة من نحو مليار دولار صدرت بها أحكام لصالح الصناديق الانتهازية نتيجة الدعاوى القضائية[٣٥].

٣٢- وأنشأ مصرف التنمية الأفريقي في عام ٢٠٠٨ مرفق الدعم القانوني الأفريقي بهدف توفير المساعدة والمشورة القانونيتين بشأن كيفية التعامل مع أنشطة الصناديق الانتهازية وتثبيط الدائنين عن بدء إجراءات التقاضي المتعلقة بالديون ضد البلدان الأفريقية[٣٦]. وحسب الوضع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وقع على اتفاق إنشاء هذه المنظمة الدولية ما مجموعه ٥٢ دولة أفريقية ودول أخرى، منها البرازيل وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة وهولندا، و٧ منظمات دولية[٣٧].

٣٣- وبهدف التقليل إلى الحد الأدنى من الدعاوى القضائية للدائنين في المستقبل أيضاً، أنشأت أمانة الكومنولث "مركز المشورة القانونية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون" في عام ٢٠٠٦ لمساعدة الدول المدينة السيادية على مواجهة الدعاوى التي يرفعها الدائنون وفي التفاوض وإعادة التفاوض بشأن الديون الخارجية[٣٨].

خامساً- التشريع الوطني

٣٤- في الوقت الحاضر، سن بلدان فقط، هما بلجيكا والمملكة المتحدة، نوعاً من أنواع الأطر القانونية لتثبيط إجراءات التقاضي المعطلة التي تشرع فيها الصناديق الانتهازية. وفي عام ٢٠١٣، طُبقت نفس تشريعات المملكة المتحدة في أقاليم ما وراء البحار والأقاليم التابعة: جيرسي وغيرنسي وجزيرة مان[٣٩]. وفشلت حتى الآن محاولات تطبيق مبادرات مماثلة في فرنسا والولايات المتحدة[٤٠].

---

(٣٥) المرجع نفسه؛ وانظر أيضاً African Legal Support Facility, Medium Term Strategy 2013-2017, adopted on 29 May 2012, p. 10. متاح على الموقع التالي alsf.afdb.org/sites/default/files/resources/ALSF_MTS%20%281%29%20copy.pdf.

(٣٦) وافق مجلس الإدارة على دعم القضية الأولى المتعلقة بإجراءات التقاضي المقامة من صندوق انتهازي ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٠. African Legal Support Facility, Medium Term Strategy 2013-2017, p. 10.

(٣٧) انظر alsf.afdb.org/basic/members.

(٣٨) البيان الوزاري المعتمد في المنتدى الوزاري لأمانة الكومنولث بشأن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التابع للكومنولث، والذي عقد في واشنطن العاصمة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(٣٩) انظر على سبيل المثال: Debt Relief (Developing Countries) (Jersey) Law 2013.

(٤٠) انظر *Proposition de loi n° 3214, visant à lutter contre l'action des fonds financiers dits « fonds vautours »*, 28 June 2006؛ و H.R.2932, Stop Very Unscrupulous Loan Transfers from Underprivileged Countries to Rich, Exploitive Funds Act, 1 August 2008.

٣٥- وفي حين أن هذه القوانين الوطنية أدت دوراً رادعاً كبيراً، فمن الواضح أن هناك حاجة إلى المزيد من القوانين الوطنية للتصدي لهذه المشكلة بفعالية. ويكتسي سن تشريعات وطنية أهمية خاصة في الولايات القضائية التي تفضلها الصناديق الانتهازية للشروع في إجراءات التقاضي أو إنفاذ عمليات الحجز. وفي هذا الصدد، يمكن استخلاص مبادئ توجيهية مفيدة للدول من القوانين المحلية القائمة والتجارب بشأن تنفيذها، بما في ذلك ما يلي: (أ) ينبغي تمديد الحماية لتشمل أي بلد يعاني من إعسار في سداد الديون وليس البلدان الفقيرة المثقلة بالديون فقط؛ (ب) حيثما يمكن، ينبغي أن تتيح الإجراءات تحديد الديون المحمية من مطالبات الصناديق الانتهازية، على أساس معايير موضوعية؛ (ج) ينبغي أن يدرج المشّرع الشواغل إزاء الوضع الاجتماعي - الاقتصادي للدولة المدينة ورفاه سكانها ويعالجها بشكل مناسب؛ (د) ينبغي أيضاً تناول القضايا المتعلقة بانعدام الشفافية في السوق الثانوية للديون وعمل الصناديق الانتهازية في الملاذات الضريبية.

بلجيكا

٣٦- كانت بلجيكا أول بلد يمرر قانوناً، في عام ٢٠٠٨، لحماية "الأموال المدفوعة في إطار التعاون الإنمائي وتخفيف أعباء الديون" من إجراءات الصناديق الانتهازية[٤١]. واعتمد التشريع كرد فعل للعديد من الدعاوى القضائية المرفوعة أمام المحاكم الوطنية من الصناديق الانتهازية التي تسعى إلى الاستيلاء على الأموال المخصصة للبلدان الفقيرة النامية في إطار برامج المساعدة الإنمائية الرسمية[٤٢]. ويمنع القانون مثل هذه المحاولات تلقائياً.

٣٧- وصدر قانون في عام ٢٠١٥ يحدد إطاراً أكثر تفصيلاً من خلال وضع حدود للمبلغ الذي يمكن أن تطالب به الصناديق الانتهازية بصورة مشروعة[٤٣]. وفي الحالات التي يثبت فيها أن الدائن يسعى إلى الحصول على "ميزة غير مشروعة" من خلال إعادة شراء قرض أو مطالبة مستحقة على دولة ما، ينص القانون على أن "حقوق الدائن فيما يتعلق بالدولة المدينة ستقتصر على السعر الذي دفعه لإعادة شراء هذا القرض أو الدين".

٣٨- وعلاوة على ذلك، وضع القانون شرطين تراكميين يجب الوفاء بهما من أجل الخلوص إلى وجود سعي إلى الحصول على "ميزة غير مشروعة". أولاً، يجب أن يكون هناك "عدم تناسب واضح" بين سعر إعادة شراء القرض أو الدين والقيمة الاسمية أو المبالغ التي يسعى الدائن إلى استعادتها من الدولة؛ وثانياً، يجب استيفاء معيار واحد على الأقل من المعايير التالية:

(٤١) *Loi visant à empêcher la saisie ou la cession des fonds publics destinés à la coopération internationale, notamment par la technique des fonds vautours*, 6 April 2008.

(٤٢) رُفعت عشر دعاوى قضائية ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٧ وحده. Sookum, *Stop Vulture Funds Lawsuits*, pp. 90-91.

(٤٣) *Loi relative à la lutte contre les activités des fonds vautours*, 12 July 2015.

(أ) أن تكون الدولة المدينة معسرة (أو يكون التخلف عن السداد وشيكاً) في وقت إعادة شراء الديون؛

(ب) أن يكون مقر الدائن في ملاذ ضريبي أو ولاية قضائية مماثلة؛

(ج) أن يلجأ الدائن بشكل منهجي إلى الإجراءات القانونية للحصول على السداد؛

(د) أن يرفض الدائن المشاركة في جهود إعادة هيكلة الديون؛

(هـ) أن يستغل الدائن ضعف الدولة للتفاوض على السداد بطريقة من الواضح أنها غير متوازنة؛

(و) أن يكون لمجموع المبالغ التي يطالب الدائن بسدادها تأثير سلبي ملموس على المالية العامة للدولة ومن المرجح أن يعرض التنمية الاجتماعية – الاقتصادية لسكانها للخطر.

٣٩- ولا يقتصر القانون على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ويوفر حماية شاملة ضد إجراءات التقاضي التي تتخذها الصناديق الانتهازية. ويدمج القانون الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان مع إيلاء الاعتبار الواجب للمصالح العامة الهامة المعرضة للخطر عند تناول الديون السيادية[٤٤]. وبالتأكيد فإن مطالبة القضاة بإجراء تقييم للآثار المحتملة لسداد الديون على الوضع الاجتماعي – الاقتصادي للدولة المدينة وعلى رفاه سكانها يعتبر عنصراً مبتكراً ومن أبرز جوانب هذا التشريع.

٤٠- وتسعى شركة NML Capital الآن إلى إلغاء هذا التشريع من خلال طعن قدمته مؤخراً أمام المحكمة الدستورية في بلجيكا[٤٥]. وتدخلت ثلاث من منظمات المجتمع المدني البلجيكية في العملية لدعم هذا التشريع دفاعاً عن المصلحة العامة[٤٦]. ويزعم أن الحجج القانونية العديدة التي تقدمت بها الصناديق الانتهازية تسعى إلى تأييد أسبقية حق الملكية الذي يتمتع به حملة السندات، وتجاهل الآثار الأوسع نطاقاً للقانون البلجيكي على حقوق الإنسان[٤٧].

---

(٤٤) مجلس النواب البلجيكي، *Proposition de loi concernant la lutte contre les activités des fonds vautours*, Doc 54 0394/001, 7 October 2014.

(٤٥) R. Vivien, « Après l'Argentine, les fonds vautours s'en prennent à la Belgique », *Le Soir*, 12 April 2016.

(٤٦) "Three NGOs in court against a vulture fund", press conference, Press Club Brussels, 15 June 2016؛ وانظر أيضاً مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: "Belgian legislation against vulture funds should be preserved – United Nations rights expert urges", 15 June 2016.

(٤٧) انظر *Requête en intervention du Comité pour l'abolition de la dette du Tiers Monde (CADTM), le Centre national de coopération au développement (CNCD-11.11.11), et Koepel van de Vlaame Noord Zuidbeweging 11.11.11, concernant la requête en annulation déposée par NML Capital Ltd contre la loi du 12 juillet 2015 relative à la lutte contre les activités des fonds vautours*.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية

٤١- ناقش البرلمان في المملكة المتحدة أولاً مشروع قانون يهدف إلى وضع حدود لـ"أقصى مبلغ قابل للاسترداد" من الديون السيادية المتعثرة للبلدان النامية، وذلك في عام ٢٠٠٩[٤٨]. ووضع المقترح عتبة للحد الأقصى للمبلغ القابل للاسترداد ("يساوي أي مبالغ مستردة من الإجراءات الأخرى المتعلقة بنفس الديون السيادية المتعثرة")، وسعر الفائدة وطريقة حسابه[٤٩]. ويقتضي مشروع القانون أيضاً أن تقدم الصناديق الانتهازية، قبل التماس حكم أو إنفاذ حكم، "طلب موافقة" لتزويد السلطات الوطنية بجميع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بشراء أو تحصيل الديون السيادية المتعثرة[٥٠].

٤٢- ولم يُمَرر المشروع الأولي، ولكن اعتُمد مشروع قانون آخر يرمي إلى تحقيق أهداف مماثلة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ويقيد قانون عام ٢٠١٠ بشأن تخفيف أعباء الديون (البلدان النامية) بالتحديد المبلغ القابل للاسترداد في المطالبات المرتبطة "بالديون المؤهلة". وينطبق هذا التشريع على أي حكم تصدره محكمة في المملكة المتحدة والأحكام الأجنبية واجبة الإنفاذ في المملكة المتحدة، وكذلك على قرارات التحكيم[٥١]. غير أن نطاق القانون يقتصر على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٤٣- والهدف من هذا القانون هو ضمان عدم قيام المحاكم في المملكة المتحدة بإصدار أو إنفاذ أي حكم يسمح باسترداد الديون المغطاة لتلك البلدان بما يزيد عن المبلغ المحسوب بوصفه ديناً يمكن تحمله في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولا يجوز للدائن أن يسترد أكثر من الديون القائمة، حتى إذا أعيد التفاوض بشأن الديون أو أصبحت موضع اتفاق جديد. وفي حين لا يوجد نص بشأن إلغاء الديون فإن الإنفاذ يقتصر على المبلغ القابل للاسترداد في إطار الديون القائمة، بصرف النظر عن القانون واجب التطبيق على الدين أو المطالبة[٥٢].

مشروع تشريع آخر

٤٤- نوقش مؤخراً في فرنسا تعديل أدخل على مشروع قانون يتعلق بالشفافية والفساد وتحديث الميدان الاقتصادي. ويهدف التعديل الجديد المقترح إلى حماية الدول المتخلفة عن سداد الديون السيادية والمستفيدة من المساعدة الإنمائية الرسمية. وتجدر الإشارة إلى أنه مطلوب من الصناديق الانتهازية الحصول على إذن من المحكمة قبل الشروع في إجراءات المصادرة لاسترداد

(٤٨) Developing Country Debt (Restriction of Recovery) Bill 2008-2009.

(٤٩) المرجع نفسه، المادة ٣.

(٥٠) المرجع نفسه، المادة ٦.

(٥١) المرجع نفسه، المادة ٥.

(٥٢) M. Waibel, "Debt relief to poor countries: rules v. discretion", *Butterworths Journal of International Banking and Financial Law* (June 2010)، متاح على الموقع التالي http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract _id=1612242.

الديون[٥٣]. ويستكمل مشروع القانون هذا مقترحاً آخر يهدف إلى ضمان الحصانة من المصادرة على أملاك معينة للدولة[٥٤].

سادساً- إيجاد توافق دولي في الآراء

٤٥- نشأ توافق متزايد في الآراء خلال السنوات الأخيرة على ضرورة كبح أنشطة الصناديق الانتهازية. وأعرب عدد من الدول عن تأييد اتخاذ إجراءات على الصعيد الدولي من أجل حماية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أنشطة الصناديق الانتهازية على وجه الخصوص، فضلاً عن التأييد الواسع النطاق لإنشاء آلية دولية لإعادة هيكلة الديون بشكل منظم.

٤٦- وفي اجتماع لمجموعة البلدان الثمانية عقد في أيار/مايو ٢٠٠٧، أعرب وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية عن قلقهم إزاء مشكلة إجراءات التقاضي الشرسة ضد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي حين رحبت المجموعة بالخطوات التي اتخذها نادي باريس بالفعل لمعالجة هذه المشكلة، فقد حثت جميع الجهات الدائنة السيادية على عدم بيع المطالبات الخاصة بتلك البلدان[٥٥].

٤٧- وفي العام نفسه، أكد وزراء مالية دول الكومنولث أنهم يشعرون بقلق بالغ إزاء الدعاوى القضائية المرفوعة ضد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من قبل بعض الدائنين التجاريين، وخاصة الصناديق الانتهازية، وشددوا على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات دولية منسقة لمعالجة هذه المشكلة. وحثوا الحكومات على استحداث حماية قانونية لتضمن، كحد أدنى، تخفيف أعباء الديون بشروط تعادل تلك المنصوص عليها في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[٥٦].

٤٨- وفي عام ٢٠٠٨، تعهدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بعدم بيع المطالبات الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون للدائنين غير المستعدين لتخفيف أعباء الديون[٥٧]. وقبل ذلك بعام، أقر أعضاء نادي باريس نفس الموقف[٥٨].

٤٩- كما أعربت عن شواغل مماثلة الدول الموقعة على إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعتمد

---

(٥٣) في وقت كتابة هذا التقرير، كان القانون قيد المناقشة في مجلس الشيوخ. انظر A. Paredes-Vanheule, "France to restrict 'vulture funds' claims", Investment Europe, 3 June 2016.

(٥٤) *Projet de loi relatif à la transparence, à la lutte contre la corruption et à la modernisation de la vie économique*, arts. 24 and 24 bis.

(٥٥) "Statement of G7 Finance Ministers and Central Bank Governors", Washington, D.C., 19 October 2007.

(٥٦) بيان وزاري اعتُمد في المنتدى الوزاري للكومنولث بشأن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

(٥٧) Council of the European Union, "Council conclusions: speeding up progress towards the Millennium Development Goals", para. 41.

(٥٨) بيان صحفي صادر عن نادي باريس بشأن التهديدات التي يشكلها بعض الدائنين الذين يتخذون إجراءات تقاض للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧.

في عام ٢٠٠٨ والذي رحبت فيه بالخطوات المتخذة لمنع إجراءات التقاضي الشرسة ضد البلدان المؤهلة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بطرق منها تعزيز آليات إعادة شراء الديون وتقديم المساعدة التقنية والدعم القانوني، ودعت الدائنين إلى عدم بيع المطالبات الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون للجهات التي ترفض المشاركة بشكل كاف في جهود تخفيف أعباء الديون[٥٩].

٥٠- وفي عام ٢٠٠٩، اعتمدت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا توصية أدانت فيها بشدة أنشطة الصناديق الانتهازية التي "لا تشعر بأي تأنيب للضمير لقيامها باستغلال الفرص الناشئة عن إعفاءات الديون التي تمنحها الدول الدائنة، وخاصة الدول الأوروبية، أو بتجميد أصول البلدان المعنية في جميع أنحاء العالم وتهديدها بالإفلاس"[٦٠].

٥١- وفي عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، أقر وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين بأن أنشطة الصناديق الانتهازية وأعمالها التي يغلب عليها طابع المضاربة تشكل تهديداً لجميع العمليات المقبلة لإعادة هيكلة ديون البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء. وشددوا كذلك على أهمية عدم السماح للصناديق الانتهازية بشل جهود إعادة هيكلة ديون البلدان النامية، وأكدوا أن مصالح تلك الصناديق ينبغي ألا تعلو على حق الدولة في حماية شعبها بموجب القانون الدولي (انظر A/69/423، المرفق، الفقرة ٢٩ وA/70/410، المرفق، الفقرة ٣٣).

٥٢- وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، دعم نحو مائة من منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم إنشاء آلية دولية لإعادة هيكلة الديون السيادية "على أساس التزام الدول باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، في أراضيها وخارج حدودها على حد سواء"[٦١].

سابعاً- نحو إطار متعدد الأطراف بشأن إعادة هيكلة الديون

٥٣- استجابة لتزايد المطالبة باتخاذ إجراءات على الصعيد الدولي، اعتمدت الجمعية العامة في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ قراراً تاريخياً بعنوان "نحو وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية". وصوتت أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء لصالح القرار المقدم بمبادرة من مجموعة الـ ٧٧ والصين[٦٢]. وأقرت الجمعية العامة في القرار بالحاجة إلى وضع إطار

(٥٩) انظر قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق، الفقرة ٦٠. وفي خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المرفقة بقرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، كررت الدول الموقعة الإعراب عن قلقها إزاء الدائنين غير المتعاونين الذين أظهروا قدرتهم على تعطيل الانتهاء في الوقت المناسب من عمليات إعادة هيكلة الديون (الفقرة ٩٨).

(٦٠) "Protecting financial aid against 'vulture funds'", document CM/AS(2009)Rec1870 final, 12 June 2009, para. 3.

(٦١) انظر www.cels.org.ar/common/documentos/Deuda%20Externa%20y%20DDHH%20-%20CELS%20+ENG.pdf.

(٦٢) القرار ٣٠٤/٦٨، اعتُمد بالتصويت، بأغلبية ١٢٤ صوتاً مقابل ١١ صوتاً مع امتناع ٤١ عضواً عن التصويت.

قانوني ييسر إعادة هيكلة الديون السيادية بشكل منظم ويسمح في نفس الوقت بإعادة الحيوية والنمو دون خلق حوافز من شأنها أن تزيد عن غير قصد من مخاطر عدم الامتثال. وينبغي أن يعمل هذا الإطار بمثابة رادع يثني الدائنين عن إجراءات التقاضي المعطلة التي قد يتخذونها أثناء التفاوض على إعادة هيكلة الديون. وفي إشارة صريحة إلى الصناديق الانتهازية، أبرزت الجمعية العامة أن أنشطة هذه الصناديق تجبر الدول المدينة على تحويل الكثير من مواردها لمواجهة أعباء هذه الإجراءات القضائية مما يخل بالغرض من عمليات إعادة هيكلة الديون.

٥٤- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣١٩/٦٩[٦٣]، الذي أعلنت فيه أن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية ينبغي الاسترشاد فيها بالمبادئ الأساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، بصيغتها الواردة في تقرير اللجنة المخصصة (A/AC.284/2015/2)[٦٤]. ووفقاً لمبدأ الاستدامة، ينبغي أن تؤدي تسويات إعادة هيكلة الديون إلى حالات تكون فيها الديون مستقرة وإلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد وشامل وتنمية مستدامة في نفس الوقت. ويتطلب هذا المبدأ المهم أيضاً تقليل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية إلى أدنى حد، وضمان استقرار النظام المالي الدولي، واحترام حقوق الإنسان[٦٥].

٥٥- وبسبب طابعها العام، أصبحت الاستدامة مبدأ أساسياً في تعزيز وحماية التنمية الاقتصادية والنمو وحقوق الإنسان[٦٦]. وفي أوقات أزمة الديون، تكون هناك مصالح مختلفة قائمة ويجب إيجاد توازن بينها. فلا يمكن حماية المصلحة الخاصة لحقوق الدائن الأصلي على حساب المصلحة العامة المرتبطة بحماية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والتنمية المستدامة للبلد.

٥٦- وعلى هذه الخلفية، اعتمد مجلس حقوق الإنسان، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بأغلبية كبيرة، قراراً تاريخياً آخر بعنوان "آثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: أنشطة الصناديق الانتهازية"، بتأييد من أغلبية كبيرة. وأدان المجلس صراحة، في القرار ٣٠/٢٧، الآثار السلبية المباشرة لسداد الديون إلى تلك الصناديق، بشروط

(٦٣) اعتُمد بالتصويت، بأغلبية ١٣٦ صوتاً مقابل ٦ أصوات مع امتناع ٤١ عضواً عن التصويت.

(٦٤) المبادئ التسعة هي السيادة، وحسن النية، والشفافية، والحياد، والمعاملة المنصفة، والحصانة السيادية، والشرعية، والاستدامة، وإعادة الهيكلة التي تحظى بموافقة الأغلبية.

(٦٥) للاطلاع على تعليق، انظر J.P. Bohoslavsky and M. Goldmann, "An incremental approach to sovereign debt restructuring: sovereign debt sustainability as a principle of public international law", *Yale Journal of International Law*, 2016 (forthcoming).

(٦٦) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "Restructuring of sovereign debt: United Nations expert stresses General Assembly principles are binding", 10 September 2015.

جشعة، على قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها في ميدان حقوق الإنسان[٦٧]. وأهاب المجلس بالدول بأن تنظر في تنفيذ أطر قانونية لكبح أنشطة الصناديق الانتهازية الجشعة ضمن ولاياتها القضائية.

ثامناً- آثار أنشطة الصناديق الانتهازية على حقوق الإنسان

٥٧- أسهمت هيئات رصد حقوق الإنسان في توضيح الروابط بين أنشطة الصناديق الانتهازية وحقوق الإنسان، ولا سيما عن طريق التركيز على الآثار السلبية لمثل هذه الأنشطة على قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان (انظر على وجه الخصوص A/HRC/14/21)[٦٨]. وحللت البحوث التجريبية أيضاً العواقب الاقتصادية والمالية السلبية الناجمة عن إجراءات التقاضي التجارية ضد الدول المثقلة بالديون والفقيرة[٦٩]. وتبين هذه الدراسات أن هذه النزاعات القانونية أصبحت شائعة بشكل متزايد وهي مكلفة بالنسبة للدول المعنية[٧٠]. فالتقاضي ومحاولات الحجز من جانب الصناديق الانتهازية قد تمثل صعوبات للدولة من حيث إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، ويمكن أن يترتب عليها أيضاً انخفاض كبير في التجارة الدولية بالنسبة للدولة المدينة.

٥٨- وفي الواقع، فإن المشكلة تنشأ من الطريقة التي تعمل بها الصناديق الانتهازية والاستراتيجيات التي تستخدمها للحصول على أرباح غير متناسبة من المضاربة في الديون السيادية، وكيفية تأثير ذلك على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان[٧١]. ووفقاً للخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية على حقوق الإنسان، فإن تسوية المطالبات المفرطة من جانب الصناديق الانتهازية ضد البلدان الفقيرة التي عليها مستويات لا يمكن تحملها من الديون تؤثر تأثيراً سلبياً مباشراً على قدرة حكومات هذه البلدان على الوفاء بالتزاماتها

(٦٧) اعتُمد بالتصويت، بأغلبية ٣٣ صوتاً مقابل ٥ أصوات (هي ألمانيا، والجمهورية التشيكية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان) مع امتناع ٩ أعضاء عن التصويت. وشارك في تقديمه ٧٩ دولة إضافية.

(٦٨) واجب الوفاء يفرض على الدولة التزاماً باتخاذ ما هو ملائم من التدابير التشريعية، والإدارية، والقضائية، والمتعلقة بالميزانية، وغيرها من التدابير من أجل الإعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(٦٩) تتابع فرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية وصندوق النقد الدولي سنوياً آثار إجراءات التقاضي المعطلة في قدرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على تحملها.

(٧٠) Schumacher, "Sovereign defaults in court", p. 2.

(٧١) إن تقييم الكيفية التي تعرقل بها الصناديق الانتهازية قدرة الدول التي تمر بأزمة ديون على التعافي ينطوي على جمع وتحليل بيانات عن عدد الدعاوى القضائية المرفوعة وأعباء خدمة الديون ومخصصات الميزانية بشكل منهجي. وسيتطلب التقييم أيضاً متابعة وتحليلاً أكثر تفصيلاً للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة.

المرتبطة بحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما الحق في الصحة والمياه وخدمات الصرف الصحي والغذاء والسكن والتعليم[٧٢].

٥٩- ومن خلال إجراءات التقاضي الطويلة والمكلفة، تسهم الصناديق الانتهازية في تحويل موارد الدول بعيداً عن القضايا الأخرى الأكثر إلحاحاً والمتصلة بالحقوق الإنمائية والاجتماعية وحقوق الإنسان (انظر A/HRC/14/21، الفقرة ٣٥). وقد تتسبب إجراءات التقاضي المطولة في تأخيرات طويلة في حل أزمة الديون وفي الحد من قدرة الدولة على تخصيص الموارد والجهود اللازمة لإخراج البلد من هذا الوضع. وقد تفاقم من العواقب الاقتصادية والمالية الكبيرة بالفعل والمرتبطة بالأزمة، وتؤدي إلى سياسات لها تأثير شديد على التمتع بحقوق الإنسان[٧٣]. ويرد وصف في الفقرات التالية لبعض من أبرز الآثار السلبية الناجمة عن أنشطة الصناديق الانتهازية.

إعاقة أنشطة الصناديق الانتهازية لقدرة الدولة على الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٦٠- تشكل إجراءات التقاضي التي تتخذها الصناديق الانتهازية عبئاً كبيراً على ميزانيات البلدان الفقيرة بالفعل. والشروط الضارة للقروض أو أسعار الفائدة العالية والمجحفة قد تجعل السداد في غاية الصعوبة. فقد تضطر الدولة التي يتعين أن تسدد أكثر بكثير من المبلغ المقترض أصلاً إلى إعادة توجيه الموارد التي سبق تخصيصها للخدمات العامة الأساسية إلى خدمة الديون، مما يسفر أيضاً عن خفض الإنفاق العام (المرجع نفسه، الفقرة ٥٧). ويؤدي مسار العمل هذا إلى إعاقة قدرة الدولة على الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (أي اتخاذ تدابير مناسبة نحو إعمالها بشكل كامل)، ويؤثر في نهاية المطاف على النمو الاقتصادي والتنمية في البلد[٧٤].

٦١- وأجرت هيئات رصد حقوق الإنسان تحليلاً بشأن الكيفية التي يمكن بها أن يؤدي العبء المفرط لمدفوعات الديون الخارجية الكبيرة إلى تقليل الموارد المتاحة للاستثمار الاجتماعي بشكل كبير. وفي الواقع، ثبت أن سداد الديون في العديد من البلدان يكون في كثير من الأحيان على حساب حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في الغذاء والصحة والتعليم والسكن

(٧٢) "'Vulture funds' – United Nations expert on foreign debt welcomes landmark law to address profiteering", press release, 20 April 2010.

(٧٣) إن أزمة الديون يمكن أن تنطوي على قدر كبير من الدمار والتراجع الاقتصاديين إلى جانب تضحيات في مجال حقوق الإنسان. ويمكن أن يفقد البلد ما بين ٥ و١٥ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي. عرض لي يوفين المقدم إلى اللجنة الاستشارية.

(٧٤) يتطلب التزام الدولة بالوفاء أن تتخذ تدابير إيجابية عند إخفاق التدابير الأخرى في ضمان الإعمال الكامل لهذه الحقوق، ويمكن أن ينطوي على مسائل مثل الإنفاق العام، والتنظيم الحكومي للاقتصاد، وتوفير الخدمات العامة والبنى التحتية الأساسية، وفرض الضرائب، وغير ذلك من تدابير إعادة التوزيع الاقتصادية. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.04.XIV.8)، الصفحة ١٨.

اللائق والعمل. ففي حالة إكوادور، على سبيل المثال، لاحظت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن النسبة الكبيرة من الميزانية الوطنية السنوية (حوالي ٤٠ في المائة) المخصصة لخدمة الديون الخارجية تقيد بشكل خطير الموارد المتاحة لتحقيق التمتع الفعلي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (انظر E/C.12/1/Add.100، الفقرة ٩).

٦٢- وقد تكون حالة ملاوي حالة متطرفة، ولكنها تبين كيف أثر سداد الديون على قدرة البلد على تهيئة الظروف اللازمة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ففي عام ٢٠٠٢، قررت الحكومة بيع الذرة المحتفظ به لدى وكالتها الوطنية المعنية بالاحتياطي من الغذاء بهدف جمع أموال لسداد القروض. وبعد محصول ضعيف في ذلك العام، واجه ٧ ملايين شخص من بين السكان البالغ عددهم ١١ مليون نسمة نقصاً خطيراً في الغذاء (انظر A/HRC/11/10، الفقرة ٣٠).

تهديد أنشطة الصناديق الانتهازية للمبادرات الدولية للحد من الفقر

٦٣- إن للصناديق الانتهازية قدرة مذهلة على تهديد أهداف مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أطلقها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، خاصة إذا وضع في الاعتبار أنها تهدف إلى ضمان قدرة البلدان الفقيرة على تحمل الديون[٧٥]. وفي عدد من الحالات، ثبت بوضوح أن الموارد المحررة لبرامج التنمية والحد من الفقر قد استُخدمت لخدمة الديون المستحقة للصناديق الانتهازية. وأدى هذا الوضع إلى أن تحث هيئات رصد حقوق الإنسان الدولة المعنية على إعادة تخصيص المعونة الإنمائية الدولية وغيرها من الموارد للقطاعات ذات الأولوية وضمان استخدام المعونة الإنمائية الدولية للإعمال التدريجي للحق في مستوى معيشي لائق (انظر E/C.12/COD/CO/4، الفقرة ٢٩).

٦٤- ومن الأمثلة الجيدة حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد قضت محكمة محلية في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٤ بأن عليها أن تدفع ما يقرب من ٧٠ مليون دولار لصندوق انتهازي على ديون قدرها ١٨ مليون دولار اشتراها في عام ٢٠٠٨، ويعود تاريخها إلى نظام الديكتاتور السابق موبوتو سيسي سيكو في الثمانينيات[٧٦]. وعلى أساس تحسن وضع المالية العامة الناتج عن البرامج الدولية لتخفيض الديون، صدر أمر بأن يدفع البلد مطالبات الصندوق التحوطي. ويبين هذا المثال كيف يمكن أن تقوض الأحكام المحلية بوضوح الغرض من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي كثيراً ما لا تضعها المحاكم الوطنية في الاعتبار[٧٧].

---

(٧٥) أطلقت الخطة لأول مرة في عام ١٩٩٦ واستكملت في عام ٢٠٠٥ بالمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. ويرد المزيد من المعلومات على الموقع التالي www.imf.org/external/np/exr/facts/hipc.htm.

(٧٦) *Themis Capital, LLC and Des Moines Investments Ltd., Plaintiffs v. Democratic Republic of Congo and Central Bank of the Democratic Republic of the Congo, Defendants*, 14 July 2014.

(٧٧) *Taking Stock of the Global Partnership for Development: Millennium Development Goals Gap Task Force Report 2015* (United Nations publication, Sales No. E.15.I.5), p. 46.

٦٥- غير أن هذه الحالة ليست فردية. ففي عام ٢٠١٣، أفاد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأن إجراءات التقاضي التجارية جارية ضد ثمانية من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأبرز التقرير أن هذه النزاعات القانونية ليس لها عواقب مالية وخيمة على البلدان الأكثر فقراً فحسب، ولكنها تستهلك أيضاً قدراً كبيراً من وقت وموارد الهيئات الحكومية المدينة(٧٨).

٦٦- وبالتالي فمن السهل في ظل الظروف الحالية توجيه الأموال التي تحصل عليها البلدان الأكثر فقراً من برامج تخفيف أعباء الديون إلى سداد قرض مستحق بموجب أحكام القضاء. ونتيجة لإجراءات التقاضي المعطِلة والشرسة، قد تضطر الدولة المدينة إلى تحويل الأموال المخصصة للحد من الفقر وللخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم، إلى تسوية المطالبات الكبيرة للصناديق الانتهازية(٧٩).

إسهام أنشطة الصناديق الانتهازية في زيادة خدمة الديون

٦٧- تؤثر أعباء الديون تأثيراً سلبياً على حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ ولا يرجع ذلك إلى تحويل الأموال من الأغراض الاجتماعية إلى خدمة الديون فقط(٨٠)، ولكنه يرجع أيضاً إلى حالة التبعية التي تصبح فيها الدول المدينة. وقد لوحظ أن هذه التبعية "قد تؤدي إلى خسارة فعلية لسيادة الدولة على سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وإلى تطبيق سياسات ذات عواقب سلبية محتملة على حماية الحقوق الاجتماعية"(٨١).

٦٨- وعلى هذه الخلفية، يمكن أن يؤدي خفض خدمة الديون وإلغاء الديون إلى تهيئة الظروف اللازمة فعلياً لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشير الوقائع إلى أن هذه التدابير سمحت للعديد من البلدان بالاستثمار بقدر أكبر في الخدمات العامة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي، وبإلغاء رسوم الاستعمال الخاصة ببعض الخدمات والتي سبق أن استُحدثت في إطار التدابير التقشفية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية(٨٢). ومع ذلك، فإن مسألة ما إذا كانت الدولة ملزمة بعدم سداد ديونها للصناديق الانتهازية إذا كان

---

(٧٨) *The State of the Global Partnership for Development: Millennium Development Goals Gap Task Force Report 2014* (United Nations publication, Sales No. E.14.I.7), p. 41.

(٧٩) كما لوحظ، فإنها تحقق ربحاً فاحشاً "على حساب [كل من] مواطني البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ودافعي الضرائب من بلدان دعمت الجهود الدولية لتخفيف أعباء الديون". انظر A/HRC/14/21، الفقرة ٦٩.

(٨٠) في عام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، أنفقت ١٠ بلدان نامية على خدمة الديون أكثر مما أنفقته على التعليم العام، وزادت خدمة الديون في ٥٢ بلداً عن ميزانية الصحة العامة. *الإنجاز فيما يتعلق بالشراكة العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير عام ٢٠٠٨ لفرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.08.I.17)، موجز تنفيذي، الصفحة ك.

(٨١) S. Michalowski, "Sovereign debt and social rights—legal reflections on a difficult relationship", *Human Rights Law Review*, vol. 8, No. 1 (January 2008), p. 39.

(٨٢) C. Lumina, "Sovereign debt and human rights", in *Realizing the right to development: essays in Commemoration of 25 Years of the United Nations Declaration on the Right to Development* (United Nations publication, Sales No. E.12.XIV.1, pp. 289 and 294.

لا يمكنها أن تفعل ذلك إلا على حساب تجاهل الاحتياجات الاجتماعية الأساسية لشعبها لا تزال مسألة مثيرة للجدل.

٦٩- وفي ظل الظروف الحالية، كثيراً ما لا يكون أمام الدول المدينة إلا خيار إعطاء الأولوية لالتزامات ديونها التعاقدية، على عكس ما قد يقتضيه قانون حقوق الإنسان. ويشير ذلك إلى الحاجة إلى نهج يركز بشكل أكبر على حقوق الإنسان. وينبغي إعطاء التزام الدولة بضمان التمتع بالحد الأدنى الأساسي على الأقل من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأولوية على التزاماتها بخدمة الديون، وخاصة عندما تزيد هذه المدفوعات من القيود على قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان (انظر E/C.12/GRC/CO/2، الفقرة ٨). وهذا هو الحال بصفة خاصة عندما تكون الزيادة في خدمة الديون ناجمة عن الظروف الضارة المرتبطة بمطالبات المضاربة التي تزيد من القيود على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

٧٠- وبالتالي، فإن من النتائج المنطقية لتطور قانون حقوق الإنسان أن الدولة لا يمكن أن تقرر خدمة الديون على حساب الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان (انظر A/70/275). ولا ينبغي أن تؤدي عمليات تسوية الديون السيادية إلى انتهاكات للحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية، أو أن تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وقد لاحظ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في هذا الصدد أن "القدرة الكاملة على تحمل الديون لا تتحقق إلا عندما لا يترتب على خدمة الديون تضحيات لا تطاق على حساب رفاه المجتمع"[(٨٣)].

تقويض أنشطة الصناديق الانتهازية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

٧١- يمكن أن تؤدي الدعاوى القضائية التي ترفعها الصناديق الانتهازية إلى إبطاء التقدم الذي تحرزه كل من البلدان المتقدمة والنامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من الدعم القوي من المؤسسات المالية الدولية. ومن الأهداف ذات الأهمية الخاصة في هذا السياق الهدف ١٧: "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة". ويسعى هذا الهدف إلى مساعدة الدول في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال سياسات منسقة ترمي إلى تعزيز التمويل بالاقتراض وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون للحد من حالة المديونية الحرجة.

تاسعاً- تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان

٧٢- تستغل الصناديق الانتهازية عدم وجود تنظيم كاف للنظام المالي الذي يقوم تقليدياً على المصالح التجارية البحتة ويبتعد عن النهج والشواغل القائمة على حقوق الإنسان. وعلى

(٨٣) UNCTAD, *Sovereign Debt Workouts: Going Forward: Roadmap and Guide*, April 2015, p. 24.

الرغم من اتخاذ إجراءات ذات صلة في السنوات الماضية، وعلى الرغم من أن هيئات رصد حقوق الإنسان قدمت بعض التوجيهات القيّمة لتحقيق توازن أفضل بين المصالح المختلفة موضع النظر، ينبغي زيادة تعميم مراعاة حقوق الإنسان في هذا السياق.

٧٣- وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على توفير الأساس اللازم لتشكيل إطار أكثر تماسكاً يستوعب كل من المصالح التجارية وشواغل حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، ينبغي تعزيز الروابط بين تحسين قدرات الدول على الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحقيق التنمية المستدامة[٨٤].

٧٤- ويوفر قانون حقوق الإنسان عدداً من المعايير التي يمكن تطبيقها في هذا السياق، ويقدم إرشادات للدول، سواء فرادى أو على الصعيد الدولي، حول كيفية التصدي للآثار السلبية لأنشطة الصناديق الانتهازية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحق في التنمية.

على الصعيد الدولي

٧٥- لا يمكن معالجة التأثير السلبي لأنشطة الصناديق الانتهازية على حقوق الإنسان بشكل فعال بطريقة معزولة أو جزئية. ويُنتظر من الدول أن تتعاون بحسن نية في العملية المؤدية إلى إنشاء آلية دولية لإعادة هيكلة الديون السيادية. وفي هذا السياق، ينبغي أن تكفل الدول ألا يؤدي التزامها بخدمة ديونها إلى التوقف عن تنفيذ التزاماتها الأساسية الدنيا المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية[٨٥]. وينبغي أن تستهدف عمليات إعادة الهيكلة التوصل إلى اتفاق يمكّن الدول من خدمة ديونها دون المساس بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان[٨٦].

على الصعيد الوطني

٧٦- ينبغي أن تتخذ الدول خطوات ملموسة تهدف إلى وضع أطر قانونية وطنية تمتثل لحقوق الإنسان من أجل تنظيم أنشطة الصناديق الانتهازية التي تجرى في نطاق ولاياتها القضائية، ولا سيما إجراءات التقاضي المعطلة المرتبطة بالديون السيادية. وينبغي أن تستبعد القوانين الوطنية صراحة إمكانية مصادرة أموال التعاون الإنمائي وكذلك اتخاذ إجراءات تقاض ضد الدول المثقلة بالديون. وتتمثل إحدى الممارسات الجيدة في وضع حد أقصى لقيمة المطالبة بحيث لا تتجاوز السعر المخفض الذي دفعه الدائن في الأصل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تضمن الدول أن تحترم الصناديق الانتهازية – التي يكون مقرها داخل أراضيها أو التي تعمل في

(٨٤) انظر عموماً، T. Karimova, *Human Rights and Development in International Law* (Routledge, 2016), pp. 31-86.

(٨٥) المبادئ التوجيهية المتعلقة بالديون الخارجية وحقوق الإنسان (A/HRC/20/23 وCorr.1، المرفق)، المبدأ ١٨.

(٨٦) المرجع نفسه، المبدأ ٥٣.

ولايتها القضائية – حقوق الإنسان في جميع عملياتها[٨٧]. وينبغي أن تقر اللوائح المحلية أيضاً بالتزام الدول بالوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خارج أراضيها[٨٨].

٧٧- وينبغي أن توفر القوانين الوطنية الأساس اللازم لتنظيم سلوك الدائنين المتعسفين وغير المتعاونين في عمليات إعادة الهيكلة بأن تنص على عدم إمكانية تمتعهم بمعاملة أفضل من الدائنين الذين يتصرفون بحسن نية[٨٩]. وينبغي توفير ضمانات بألا تتجاوز قيمة الديون التي تستردها الصناديق الانتهازية القيمة التي يحصل عليها الدائنون الآخرون المتعاونون[٩٠].

٧٨- وينبغي اتخاذ خطوات لتنظيم تداول الديون السيادية في السوق الثانوية وضمان الشفافية. وفي حالة عدم وجود آلية دولية لإعادة الهيكلة، يجب توجيه كل الجهود إلى تحقيق تسوية تفاوضية[٩١].

٧٩- وأخيراً، ينبغي أن تقيّم الدول ما إذا كانت خدمة الديون إلى الصناديق الانتهازية ستؤدي إلى الانتقاص من التزاماتها الأساسية الدنيا فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي أن يشمل تحليل القدرة على تحمل الديون تقييماً لمستوى الدين الذي يمكن أن يتحمله البلد دون تقويض قدرته على الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان وإعمال الحق في التنمية[٩٢].

إدارة الصناديق الانتهازية

٨٠- تهدف المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان بين الدول والشركات التجارية والمؤسسات المالية والجهات الفاعلة الأخرى. وهي تنطبق على الكيانات التجارية العاملة في القطاع المالي. وبالتالي تقع على عاتق الصناديق الانتهازية أيضاً مسؤولية احترام حقوق الإنسان[٩٣]. ويشمل ذلك على وجه التحديد مسؤولية

(٨٧) مبادئ توجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" (A/HRC/17/31، المرفق)، المبدأ ٣. وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار ٩/٢٦ بشأن إعداد صك دولي ملزم قانوناً بشأن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

(٨٨) انظر مبادئ ماستريخت بشأن التزامات الدول خارج حدودها الوطنية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٢٠١١)، المبدأ ٣٢.

(٨٩) يشمل هذا المبدأ المتطلبات الأساسية المتمثلة في الإنصاف والنزاهة والأمانة. UNCTAD, *Sovereign Debt Workouts*, p. 22. وانظر أيضاً الأونكتاد، مبادئ بشأن تعزيز المسؤولية في ميدان الإقراض والاقتراض السياديين (٢٠١٢).

(٩٠) المبادئ التوجيهية المتعلقة بالديون الخارجية وحقوق الإنسان، المبدأ ٦١.

(٩١) المرجع نفسه، المبدأ ٥٩.

(٩٢) المرجع نفسه، المبادئ ٨ و٤٨ و٦٥.

(٩٣) المرجع نفسه، المبدأ ١١.

ألا "تتسبب أنشطتها في آثار ضارة على حقوق الإنسان أو تسهم في حدوث تلك الآثار، وأن تتصدى لهذه الآثار إذا حدثت"[٩٤].

٨١- ولا تتطلب مسؤولية احترام حقوق الإنسان وجود صلة سببية مباشرة بين أنشطة الصناديق الانتهازية وآثارها السلبية[٩٥]. فعلى الصناديق الانتهازية التزام ببذل العناية الواجبة، التي تنطوي على تحديد الآثار على حقوق الإنسان ومنعها والتخفيف منها والمساءلة بشأنها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تضع الصناديق الانتهازية سياسات ونظم من أجل "معرفة وإظهار" أنها تحترم حقوق الإنسان في جميع أنشطتها[٩٦]. ويشمل ذلك تقييم الأثر السلبي الفعلي أو المحتمل على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة في البلدان التي تستهدفها الاستراتيجيات الاستثمارية للصناديق.

٨٢- وعلى الرغم من أن الإطار العام الوارد وصفه أعلاه ينطبق تماماً على الصناديق الانتهازية، فقد تنشأ صعوبات في تنفيذه في الممارسة العملية. وفي الواقع، لا يُتوقع أن تتعهد الصناديق الانتهازية طوعاً باحترام المبادئ التوجيهية وضبط سلوكها وفقاً لذلك، مما يؤكد الحاجة إلى التنظيم المناسب على الصعيدين الوطني والدولي.

عاشراً- الاستنتاجات والتوصيات

٨٣- إن الصناديق الانتهازية استغلالية بطبيعتها، لأنها تسعى إلى الحصول على مكاسب غير متناسبة وباهظة على حساب الإعمال الكامل لحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التنمية. ويعتبر السعي إلى الحصول على سداد كامل للديون السيادية لدولة تخلفت عن السداد، أو اقتربت من ذلك، نتيجة غير مشروعة. ففي أي أزمة ديون، تنطوي المسألة على أكثر من الالتزامات المالية.

٨٤- وينطبق الالتزام بمراعاة العناية الواجبة لمنع الأثر السلبي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانتهاكات المحتملة لها على جميع الدول وأصحاب المصلحة، بما في ذلك إدارة الصناديق الانتهازية. ولذلك، ينبغي تقييم أثر أنشطتها على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل منهجي.

---

(٩٤) المرجع نفسه، المبدأ ١٣(أ).

(٩٥) المرجع نفسه، المبدأ ١٧. وانظر أيضاً مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، رد على طلب رئيس الفرقة العاملة المعنية بالسلوك التجاري المسؤول التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تطبيق المبادئ التوجيهية للقطاع المالي، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. متاح على الموقع التالي www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/LetterOECD.pdf.

(٩٦) المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، المبدأ ١٥.

٨٥- **والمطالبات المفرطة التي مُنحت للصناديق الانتهازية سمحت لها بجني أرباح على حساب رفاهية البلدان الأكثر فقراً وتنميتها المستدامة، دون الأخذ بعين الاعتبار على النحو الواجب الآثار السلبية لهذه الإجراءات على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.**

٨٦- **وتوصي اللجنة الاستشارية مجلس حقوق الإنسان بما يلي:**

(أ) **إبقاء مسألة الصناديق الانتهازية وحقوق الإنسان على جدول أعماله من أجل تقييم أثر أنشطتها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، ودعم المبادرات الأخرى التي تهدف إلى تحديد الأنشطة غير المشروعة للصناديق الانتهازية وكبحها؛**

(ب) **استكشاف المزيد من السبل لتعميم مراعاة حقوق الإنسان في سياق تسويات إعادة هيكلة الديون وعمليات التفعيل التي تهدف إلى تقييم ورصد الأثر السلبي لأنشطة الصناديق الانتهازية على التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛**

(ج) **الثناء على عمل مرفق الدعم القانوني الأفريقي، ومناشدة الدول دعم التوسع في هذه الآلية لمساعدة البلدان النامية في إجراءات التقاضي مع الصناديق الانتهازية وغيرها من وسائل التحايل المماثلة التي تنطوي على المضاربة في الأسواق المالية؛**

(د) **اعتماد قرار جديد، بعد النظر في هذا التقرير، يعهد فيه المجلس إلى اللجنة الاستشارية متابعة هذه المسألة من أجل تقديم توصيات محددة إلى الدول وأصحاب المصلحة المعنيين. ومن شأن إجراء دراسة أخرى لاستعراض التشريعات الوطنية ذات الصلة والسوابق القضائية فضلاً عن الممارسات الجيدة أن يساعد الدول في عملية سن المزيد من اللوائح.**

٨٧- **وتوصي اللجنة الاستشارية الدول الأعضاء بما يلي:**

(أ) **سن تشريعات تهدف إلى كبح الأنشطة الجشعة للصناديق الانتهازية داخل ولاياتها القضائية. وينبغي ألا تقتصر القوانين المحلية على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ولكن يتعين أن تشمل مجموعة أوسع من البلدان وأن تنطبق على الدائنين التجاريين الذين يرفضون التفاوض بشأن أي إعادة هيكلة للديون. وينبغي ألا يُنظر في المطالبات التي يكون من الواضح أنها غير متناسبة مع المبلغ المدفوع أصلاً لشراء الديون السيادية. وتوفر القوانين في بلجيكا والمملكة المتحدة أمثلة قيّمة للدول الأخرى عند صياغة قوانينها الوطنية التي تهدف إلى الحد من ممارسات الصناديق الانتهازية؛**

(ب) **اعتماد تدابير ترمي إلى الحد من إجراءات التقاضي المعطلة التي تتخذها الصناديق الانتهازية داخل الولاية القضائية للدولة. ولا ينبغي للمحاكم الوطنية أو القضاة الوطنيين إنفاذ أحكام أجنبية أو اتخاذ إجراءات إنفاذ لصالح الصناديق الانتهازية التي تسعى إلى تحقيق ربح غير متناسب. وتتمثل إحدى الممارسات الجيدة في تقييد قيمة مطالبات الصناديق الانتهازية بحيث لا تتجاوز السعر المخفض المدفوع أصلاً للسندات؛**

(ج) **تعزيز وتشجيع الشفافية من خلال ضمان الإفصاح عن هوية أصحاب الصناديق الانتهازية والمساهمين فيها وإخضاعهم للضرائب المناسبة. وينبغي بصفة خاصة ضمان الشفافية بشأن الديون السيادية في السوق الثانوية. ويجب أن يكون بوسع المحاكم والسلطات الوطنية المعنية الأخرى الحصول على جميع الوثائق والمعلومات ذات الصلة بشأن المبالغ وهوية الدائنين؛**

(د) **ضمان قيام هيئات التحكيم، بما في ذلك المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار والمحكمة الدائمة للتحكيم، بتضمين ممارساتها واجب المحكمين في المرحلة الأولية بتقييم حسن نية الصناديق الانتهازية فيما يتعلق بمطالباتها، فضلاً عن مركز المدعي، وذلك باشتراط الإفصاح عن تفاصيل الدين؛**

(هـ) **ضمان أن ينعكس مبدأ حسن النية بشكل كاف في التشريعات الوطنية وأن تطبقه المحاكم المحلية فيما يتعلق بإجراءات التقاضي المرتبطة بعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، من خلال النص على أن الدائنين المتعسفين لا يتمتعون بمعاملة أفضل من المعاملة التي يتمتع بها الدائنون المتعاونون الذين يتصرفون بحسن نية.**